

Distr.: General
14 September 2018
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود الواردة استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٥/٧٢ المعنون "القدس" و ١٦/٧٢ المعنون "الجولان السوري".



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/73/150

180918 170918 18-15326 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة
٣	لبنان
٤	المكسيك
٥	الفلبين
٦	الجمهورية العربية السورية
٩	دولة فلسطين

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة ١٥/٧٢ و ١٦/٧٢. وفي قرارها ١٥/٧٢، أكدت الجمعية ضرورة أن تراعى في أي حل شامل عادل دائم لقضية مدينة القدس الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أي حل من هذا القبيل أحكاماً تنطوي على ضمانات دولية تكفل حرية الديانة والضمير لسكان المدينة وتتيح للجميع، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم، إمكانية الوصول دوماً وبحرية ودون عائق إلى الأماكن المقدسة. وفي القرار ١٦/٧٢ الذي يتعلق بالجولان السوري، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ - وفي ٤ أيار/مايو، وفي إطار الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقارير بموجب القرارين ١٥/٧٢ و ١٦/٧٢، قمت بتوجيه مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعترفت اتخذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارين المذكورين. وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، كانت قد وردت ردود من لبنان، والمكسيك، والفلبين، والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين. وترد هذه الردود في الفرع ثانياً من هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة

لبنان

[الأصل: بالعربية]

اتخذ لبنان في إطار جهود تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "الحالة في الشرق الأوسط"، الخطوات التالية:

- الرفض القاطع للخطوة الأمريكية غير القانونية القاضية بالإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل ودعوة واشنطن إلى العدول عنها والامتناع لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- إصدار مجلس النواب اللبناني في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ توصيات تقضي باعتبار أن القرار الأمريكي المتعلق بالقدس يهدد السلام الإقليمي والدولي، ويشكل غطاءاً للاحتلال الإسرائيلي وعدوانيته وعملياته الاستيطانية وكل تجاوزاته على القوانين الدولية والإنسانية.
- طلب معالي وزير الخارجية والمغتربين، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في الاجتماع الاستثنائي لجامعة الدول العربية، من الدول الأعضاء اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة لتكريس الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة عاصمتها القدس، واتخاذ إجراءات ردعية رداً على القرار الأمريكي وكل قرار مماثل لدولة أخرى بنقل سفارتها إلى القدس، بدءاً من الإجراءات الدبلوماسية، ومروراً بالتدابير السياسية، ووصولاً إلى العقوبات الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، قام لبنان بتأجيل المشاورات السياسية الدورية مع الدول التي أصدرت مواقف ملتبسة بهذا الخصوص.

- طلب فخامة رئيس الجمهورية، في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من الدول الأعضاء القيام بحملة دبلوماسية تهدف إلى زيادة عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، والانتقال إلى اعتبارها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، مع اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية والدبلوماسية اللازمة لاعتماد القدس الشرقية عاصمة لها.
- طلب فخامة رئيس الجمهورية، في الاجتماع الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخاذ إجراءات عقابية موحدة ومُتدرّجة، دبلوماسية واقتصادية، ضد أي دولة تنحو منحى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.
- تشديد لبنان في المحافل الإقليمية والدولية على التمسك بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بكافة مندرجاتها دون انتقاص، بما تضمّه من حلّ الدولتين وفق حدود عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- دعم لبنان لمشروع القرار العربي المقدم إلى مجلس الأمن من قبل مصر، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي ينص على اعتبار أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو مركزها أو تركيبها الديمغرافية دون أي أثر قانوني.
- دعم لبنان لمشروع القرار حول "وضع القدس" والذي تقدمت به اليمن وتركيا بالنيابة عن مجلس التعاون الإسلامي والمجموعة العربية بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والذي ينص على حماية الوضع القانوني الدولي المكرس للقدس عبر قرارات الشرعية الدولية، وبطلان كافة الإجراءات المخالفة له.
- تقديم لبنان شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، على إثر المجزرة الإسرائيلية في غزة ومناطق فلسطينية أخرى، والتي ارتكبتها جيش الاحتلال الاسرائيلي بدم بارد ضد المتظاهرين العزل الذين خرجوا سلمياً احتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في انتهاك فاضح وامتداد لمبادئ القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي نتج عنه استشهاد ٦٢ فلسطينياً وجرح العشرات. وقد طلب لبنان من المحكمة الدولية اتخاذ إجراء فوري بحق إسرائيل، تثبت من خلاله مصداقيتها وفعاليتها في تطبيق مبدأ المحاسبة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

تؤيد المكسيك التوصل إلى حل شامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن المكسيك تتقيد بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه القضايا، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن وضع مدينة القدس والجولان السوري، على التوالي.

وما فتئت حكومة المكسيك ترفض بشدة استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري.

وفيما يتعلق بموقف المكسيك بشأن وضع القدس، فقد أصدرت وزارة خارجية المكسيك النشرة الصحفية رقم ٤٥٩ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، توضح فيها ما يلي:

عقب قرار حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، تنفيذ حكومة المكسيك، عبر وزارتها للشؤون الخارجية، أنها ستبقي سفارتها في تل أبيب كما هو الحال حتى الآن بالنسبة لجميع البلدان التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن وضع مدينة القدس.

وستواصل المكسيك علاقاتها الثنائية الوثيقة والودية مع دولة إسرائيل، كما يتضح من الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى بلدنا، وستواصل أيضا دعم المطالبات التاريخية للشعب الفلسطيني.

وتؤكد المكسيك مجددا اقتناعها الراسخ بأنه يجب التوصل إلى حل سياسي وسلمي للنزاع من خلال المفاوضات المباشرة، بدون شروط مسبقة، بين الطرفين لتسوية المسائل الموضوعية، بما في ذلك الوضع النهائي للقدس.

وتؤيد المكسيك الحوار بوصفه الوسيلة الكفيلة بتسوية النزاع بين إسرائيل وفلسطين، على أساس الحل القائم على وجود دولتين، والذي يشمل حق إسرائيل وفلسطين في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، على نحو ما اتفق عليه في اتفاقات أوسلو وأقرته مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

تشرف البعثة الدائمة لجمهورية الفلبين لدى الأمم المتحدة بإحالة المعلومات التالية لأغراض تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة، في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط"، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧:

- القرار ١٥/٧٢ ("القدس"): لم تعترف الفلبين بشرعية مطالبات إسرائيل بشأن القدس، وتواصل الدعوة إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، مع البت في مركز القدس في محادثات مباشرة بين الطرفين في المراحل النهائية من المفاوضات.
- القرار ١٦/٧٢ ("الجولان السوري"): لم تعترف الفلبين بشرعية احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان وضمها بحكم الأمر الواقع.

وتتشرف بعثة الفلبين كذلك بأن تفيد بأنه، في إطار قرار الجمعية العامة ٢٤/٧٢ ("إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط")، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعربت الفلبين عن دعمها القوي لإنشاء هذه المنطقة كوسيلة للحد من التوترات في الشرق الأوسط وحماية الرعايا الفلبينيين في المنطقة من خطر الحرب النووية ومن استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وما زالت الفلبين تؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

دأب المجتمع الدولي، منذ قيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في عام ١٩٦٧، على تكرار رفضه لهذا الاحتلال، وعلى مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وقد جددت الجمعية العامة، في قرارها ١٦/٧٢ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ المعنون "الجولان السوري" مطالبتها إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط ٤ حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما أعادت الجمعية العامة في القرار ٨٨/٧٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، المعنون "الجولان السوري المحتل"، مطالبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتنثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي نصّ، من ضمن جملة أمور، على بطلان قرار إسرائيل المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، واعتباره لاغياً وباطلاً ولا شرعية له على الإطلاق. كما طالبت الجمعية العامة إسرائيل بإلغاء قرارها هذا على الفور.

وعلى الرغم من مرور ٥١ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وبالرغم من مطالبات قرارات الشرعية الدولية المتكررة بإسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان السوري وبوقف ممارساتها القمعية اليومية ضد المواطنين السوريين الرازحين تحت الاحتلال الاستيطاني وانتهاكاتهما الصارخة لكل المواثيق والمعاهدات والقوانين الدولية دون أي رادع، فإن إسرائيل ما زالت تدير ظهرها غير آبهة بجميع القرارات الأممية، وبالقوانين الدولية، وتستمر في احتلالها للجولان السوري في انتهاك فاضح للمواثيق والمعاهدات الدولية، مستفيدة من مظلة الحماية من المساءلة التي يقدمها لها بعض أعضاء مجلس الأمن الدولي.

وترفض الحكومة السورية رفضاً قاطعاً قرار إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإجراء انتخابات لما يسمى بالمجالس المحلية في الجولان السوري المحتل، وتدين بشدة هذا القرار الذي يخالف القانون الدولي ويتعارض مع المواثيق والأعراس الدولية، وتؤكد على رفض أهلنا في الجولان لهذا القرار، الذي يعتبرونه تعدياً سافراً على قيمهم الوطنية وانتمائهم للوطن الأم سورية، والذي عبروا عنه في بيانهم الصادر بتاريخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧ رداً على هذا القرار الإسرائيلي غير الشرعي.

ولقد ابتدعت إسرائيل إضافة جديدة إلى سجلها العنصري والإرهابي تمثل في قيامها بتقديم الدعم اللوجستي المباشر والمستمر حتى اليوم للجماعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها "جبهة النصرة" المدرجة في قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية والتي تتخذ من منطقة الفصل في الجولان مرتعاً لها، بعد انسحاب قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من مراكزها، إثر تعرض أفراد من هذه القوات لعمليات خطف على يد هذه الجماعات، لا بل وقيام إسرائيل بالعدوان الحربي المباشر على أراضي الجمهورية العربية السورية، بشكل متكرر، دعماً لهؤلاء الإرهابيين، وذلك في انتهاك سافر وخطير لاتفاق فصل القوات وللقانون الدولي.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية السياسات الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، غير آبهة بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، حيث أكدت الجمعية العامة على عدم مشروعية بناء المستوطنات والأنشطة

الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، وجددت مطالبتها لإسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكلي المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وبشكل خاص الكف عن إقامة المستوطنات. وطالبت الجمعية العامة إسرائيل بالكف عن عمليات البناء المستمر للمستوطنات.

كما تدين حكومة الجمهورية العربية السورية كافة الممارسات والتصرفات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وقيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بنهب هذه الموارد بشكل ممنهج في انتهاك صارخ لمبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، ولقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ولقرار الجمعية العامة المعنون "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، حيث تستمر إسرائيل باستنزاف الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل وبحرمان سكانه السوريين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية، بما فيها الموارد المائية، وذلك من خلال تعمّد الاحتلال الإسرائيلي تخريب تلك الموارد وحصر الاستفادة منها فقط بالمستوطنين الإسرائيليين. كما تقوم إسرائيل بتجريف الأراضي المحاذية لخط وقف إطلاق النار في الجولان السوري المحتل وقطع الأشجار. ونذكر في هذا المجال، قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بسحب مياه بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وتحويلها إلى المستوطنات الإسرائيلية، حيث أدى هذا الإجراء الإسرائيلي، المخالف للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، إلى حصول كارثة اقتصادية وبيئية كبيرة بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، أسفرت عن تكبدهم خسائر مادية كبيرة. كما تحذر حكومة الجمهورية العربية السورية من خطورة الخطوات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة بمنح تراخيص لشركة جيبي الأمريكية للطاقة بمهدف التنقيب عن النفط في الجولان السوري المحتل في انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الأمم المتحدة.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل إجراء استبيان تحت عنوان "السياحة البديلة"، بهدف دعم السياحة في المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، حيث تم الإعلان عن هذا التمويل في مؤتمر عقد فيما يسمى بمستوطنة "مروم غولان" بالقرب من قرني باب الهوى والمويسة السوريتين المدمرتين، وبمشاركة أكثر من ١٠٠ خبير ومستشار في السياحة، لتبادل الأفكار والآراء حول تعزيز السياحة في الجولان السوري المحتل، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. كما تهيب حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة رفض استيراد المنتجات الطبيعية المأخوذة من الأراضي المحتلة أو المصنعة فيها لتعكس بذلك التزامها بالقانون الدولي.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجدداً على أن سياسة الاعتقال التعسفي والمحاكمات الصورية التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلي تأتي ضمن سلسلة الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل على مدى أكثر من خمسة عقود من احتلالها للجولان السوري. وتطالب، في هذا السياق، الهيئات الدولية الضغوط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للإفراج الفوري وغير المشروط عن المناضل السوري الأسير صدقي المقت، مانديلا سورية، والأسير الشاب أمل أبو صالح.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية الأمين العام ومجلس الأمن والمفوض السامي لحقوق الإنسان ورئيس مجلس حقوق الإنسان ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكل المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتأمين ظروف صحية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، خاصة في ضوء الممارسات الإسرائيلية التدميرية بحق البيئة، حيث قامت إسرائيل بدفن نفايات نووية في الجولان السوري وخاصة على سفوح جبل الشيخ في حاويات عمرها الافتراضي ثلاثون عاماً وهي غير آمنة ومعرضة للتشقق وتسرب محتوياتها المشعة على التربة والمياه الجوفية، مما يعرض حياة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل إلى خطر الإصابة بالأمراض السرطانية التي ارتفعت نسبتها إلى ٣٠ في المائة من عدد الوفيات.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة قيام الجهات الدولية المذكورة آنفاً بالضغط على إسرائيل للكف عن ممارساتها المتمثلة باتخاذ قرارات جائرة تمنع من خلالها زيارة المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل لوطنهم سورية عبر معبر القنيطرة. وهذه الإجراءات الإسرائيليةية التعسفية تشكل مخالفة لاتفاقيات جنيف ولكل الأعراف والمواثيق الدولية التي لا يُسفر عنها سوى المزيد من المعاناة المادية والنفسية والجسدية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، بما يتجاوز كل الحدود القانونية والأخلاقية. ولقد ازدادت معاناة أهلنا في الجولان السوري المحتل بسبب سيطرة تنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة على معبر القنيطرة بدعم مباشر من قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى، من جملة أمور، إلى منع طلاب الجولان السوري المحتل من العبور إلى وطنهم الأم سورية، لمتابعة دراستهم الجامعية.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أخيراً أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصادقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإلغاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٥/٧٢ المعنون "القدس"، وتدعو المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وإنهاء كافة التدابير التشريعية والإدارية الباطلة التي تهدف إلى تغيير مركز المدينة القانوني وهويتها. كما تدعو إلى اتخاذ خطوات جدية لوقف الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة بحق أبناء الشعب الفلسطيني في القدس، وعلى رأسها الممارسات الاستيطانية، والممارسات الرامية إلى المساس بالأماكن المقدسة فيها.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية قرار الولايات المتحدة الأمريكية نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة والاعتراف بها عاصمة لاحتلال إسرائيل، وتؤكد أن هذه القرارات تُشكل انتهاكاً فاضحاً لمركز مدينة القدس القانوني والسياسي والتاريخي، ولا تعدو كونها جزءاً من جريمة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وإقامة هذا الكيان الاستيطاني المحتل على ترابها. كما تشكل هذه القرارات انتهاكاً فاضحاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي طالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وبالتالي فإن هذه القرارات لا تعدو كونها إجراءات أحادية غير شرعية ولا قيمة لها على الوضع القانوني لمدينة القدس.

وإن الجمهورية العربية السورية كانت وما زالت ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨.

وإن تحقيق السلام العادل والشامل يستوجب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وإلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

يتشرف المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة بنقل آراء دولة فلسطين بشأن القرار المعنون "القدس" والجهود الرامية إلى تنفيذه، فضلاً عن التطورات ذات الصلة منذ اتخاذه.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية ومحاولات السلطة القائمة بالاحتلال ضم المدينة من عام ١٩٨٠ فصاعداً، واجتمع الدولي يؤكد مراراً وتكراراً رفضه الممارسات والسياسات الإسرائيلية غير القانونية ضد السكان الفلسطينيين في المدينة، وفي السياق الأوسع للاحتلال الأجنبي طيلة ٥١ عاماً لبقية الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧. ولقد كانت المطالبات الداعية إلى وقف جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمدينة وطابعها وهويتها ومركزها، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك، في جملة أمور، قرارات مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، واضحة لا لبس فيها وكان لها دور محوري في التوصل إلى توافق الآراء الدولي السائد بشأن هذه المسألة.

وقد ظلت الجمعية العامة متمسكة بهذا الموقف الثابت على مدى عقود من الزمن، وأعادت تأكيدها مرة أخرى في دورتها الثانية والسبعين في القرار ١٥/٧٢ المعنون "القدس". وهذا القرار، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة، يُبين الموقف الواضح للجمعية العامة بشأن مسألة مدينة القدس، وهو موقف يستند إلى مبادئ ثابتة ويستمد أسسه الراسخة مما ينطبق من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وقد تزامن اتخاذ القرار ١٥/٧٢ مع مرور أكثر من ٥٠ عاماً منذ بدء إسرائيل احتلالها الأجنبي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية في عام ١٩٦٧، ومع الاحتفال بالذكريات السنوية الرسمية الأخرى، بما في ذلك مرور ٧٠ عاماً منذ اتخاذ الجمعية العامة قرار تقسيم فلسطين في عهد الانتداب بموجب قرارها ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ والنكبة التي أعقبت ذلك في عام ١٩٤٨، وهو ما يؤكد الطابع الطويل الأمد لهذا الظلم بحق الشعب الفلسطيني، وعدم وجود أفق سياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي يكمن في جوهر الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد تجلّت خطورة هذا الظلم والفشل الدوري لجهود السلام بشكل صارخ بعد أيام قليلة من ذلك في الإعلان الذي أصدره رئيس الولايات المتحدة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والذي يعترف

فيه بالقدس باعتبارها ما أسماه "عاصمة إسرائيل" ويقرر فيه نقل سفارة الولايات المتحدة إلى المدينة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتوافق الآراء الدولي القائم بشأن المدينة، الذي ينص على عدم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المدينة ككل، وعلى أن إسرائيل تظل الدولة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية. وفي أعقاب ممارسة حق النقض في مجلس الأمن في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن مشروع قرار مقدم من وفد مصر بهدف إعادة تأكيد موقف المجلس الراسخ منذ أمد طويل بشأن وضع القدس، اضطلعت الجمعية العامة عن صواب بمسؤولياتها حيث اتخذت قرارها د إ ط - ١٩/١٠ بشأن "وضع القدس"، وأكدت من جديد قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار ١٥/٧٢، وكذلك قرارات مجلس الأمن المذكورة، ووطدت الرفض العالمي للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل ولقرار الولايات المتحدة في هذا الصدد.

وحق قبل الإعلان عن قرار الولايات المتحدة، أكد القرار ١٥/٧٢ من جديد "ما قرره [الجمعية العامة منذ عقود] من أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليس لها أي شرعية على الإطلاق"، وطلب إلى إسرائيل "أن توقف فوراً جميع هذه التدابير غير القانونية المتخذة من جانب واحد". ويشمل ذلك ما يسمى "القانون الأساسي" بشأن القدس الذي اعتمدته الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٨٠، والذي يعتبره كل من مجلس الأمن والجمعية العامة "باطلاً" ويجب "إلغاؤه فوراً".

وهذا العام، صعدت إسرائيل هذه التدابير غير القانونية الصارخة عندما أقر الكنيست إجراء تعديل على "القانون الأساسي" ينص على ضرورة توافر أغلبية فائقة تصل إلى ٨٠ من مجموع أعضاء الكنيست، وعددهم ١٢٠ عضواً، للموافقة على أي اقتراح يدعو إلى إعادة أي جزء من المدينة، وهو ما يزيد من صعوبة قيام أي حكومة إسرائيلية في المستقبل بالتنازل عن سيطرتها غير المشروعة على القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين، في إطار أي اتفاق للسلام، امتثالاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذه ضربة أخرى تقوض إمكانية إنقاذ الحل المضعف أصلاً القائم على وجود دولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وكفالة حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة في التمتع بالحرية والاستقلال في دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتضمن القرار ١٥/٧٢ أيضاً إشارة وجيزة إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويواصل القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الإعراب عن موقف المجتمع الدولي الراسخ منذ أمد طويل بشأن مقتضيات التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس. وهذا القرار، تمشيا مع القرارات السابقة ذات الصلة، أعاد تأكيد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وشدد على أن مجلس الأمن لن يعترف "بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات"؛ وأهاب بالدول "أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧".

وتواصل دولة فلسطين جهودها الرامية إلى دعم وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) برمته، جنباً إلى جنب مع جميع قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وتواصل دعوها جميع الدول والمنظمات إلى الالتزام بأحكام القرار من أجل فرض العواقب الناجمة عن استمرار الاحتلال بهدف إنجائه وتعزيز آفاق السلام العادل. ومن جهة أخرى، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهل هذه القرارات

بشكل منهجي ومتعمد في انتهاك لجميع الأحكام وتصعيد الممارسات غير القانونية التي يدعو القرار ١٥/٧٢ والقرارات الأخرى ذات الصلة تحديدا إلى وقفها. وفي القدس، تتماذى إسرائيل فعلا في تطبيق نفس السياسات غير المشروعة التي تنتهجها منذ بداية احتلالها للمدينة في عام ١٩٦٧، وذلك في إطار محاولاتها الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والمركز القانوني للمدينة بالقوة، وإلغاء هويتها العربية وتراثها الثقافي العربي، بما في ذلك تاريخ المدينة وطابعها المستمد من الديانتين الإسلامية والمسيحية، وخنق وجود السكان الفلسطينيين في المدينة.

ويواصل المسؤولون الإسرائيليون تأجيج التوترات من خلال التحريض على الكراهية والاقتتال على أساس الدين، وإصدار تصريحات استفزازية بشكل روتيني فيما يتعلق بالحرم الشريف وادعاءات السيادة الإسرائيلية على كامل مدينة القدس، بما في ذلك المدينة القديمة والمواقع المقدسة. وهذا الوضع يقتضي إصرار جميع الأطراف المعنية على أن تحترم إسرائيل الوضع التاريخي القائم في الحرم الشريف وتحترم رعاية المملكة الأردنية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة، وتتوقف عن الأعمال المنافية للترتيبات التي وُضعت منذ عقود في هذه المواقع الدينية الحساسة.

ومن العاجل بنفس القدر وقف جميع التدابير الإسرائيلية القمعية غير القانونية التي تستهدف السكان الفلسطينيين الأصليين في المدينة والتي ترمي إلى الاستعاضة عنهم بسكان إسرائيل من اليهود، إلى جانب التدابير التي تتخذها لقطع وعزل المدينة عن محيطها الفلسطيني الطبيعي في بقية الضفة الغربية وترسيخ سيطرة إسرائيل على الجزء الشرقي من المدينة. ولا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تسعى إلى تحقيق هذا الهدف بسبل منها بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والجدار والنظام المرتبط به ونقل الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إلى القدس الشرقية، إضافة إلى هدم منازل الفلسطينيين وإلغاء حقوق الإقامة وطرد الآلاف من الأسر الفلسطينية، على الرغم من الإدانة الدولية والمطالبات الداعية إلى وقف هذه الأعمال.

وفي هذا الصدد، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن "الفلسطينيين في القدس الشرقية" يعيشون تحت وطأة بيئة قسرية ويظلون معرضين لخطر النقل القسري بسبب السياسات الإسرائيلية من قبيل عمليات هدم المنازل والإخلاء القسري وإلغاء وضع الإقامة. ففي المنطقة جيم مثلا، يُطبق نظام تقييدي تمييزي في التخطيط يجعل من المستحيل عمليا على الفلسطينيين الحصول على رخص البناء الإسرائيلية المطلوبة: ففي القدس الشرقية، لم تخصص سوى نسبة ١٣ في المائة من مجموع المساحة لعمليات البناء الفلسطينية، وهي نسبة تم بناء الجزء الأكبر منها. والفلسطينيون الذين يباشرون أعمال البناء دون الحصول على الرخص اللازمة يواجهون خطر هدم المنازل وغيرها من العقوبات، بما في ذلك غرامات باهظة لا يعفي دفعها المالك من شرط الحصول على تصريح البناء. وما لا يقل عن ثلث جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية لم تحصل على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل، الأمر الذي يعرض أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص مقيم لخطر التشرد". وعلاوة على ذلك، لا يزال المستوطنون الإسرائيليون يشكلون خطرا لأنهم عادة ما يقومون بتخويف وترهيب الفلسطينيين في القدس الشرقية لأغراض منها طردهم من منازلهم وأراضيهم.

وفي ضوء استمرار جميع هذه الإجراءات غير القانونية، من الواضح أن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بشأن القدس في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ قد زاد من تعزيز إفلات إسرائيل من العقاب في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. والواقع أن السلطة القائمة

بالاحتلال قد تشجعت بشكل خاص على مواصلة سلوكها غير القانوني والمدمر عقب نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وقد اتخذت هذه الخطوة في انتهاك مباشر لقراري مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة بشأن القدس، والحظر الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على حيافة الأراضي بالقوة، وفي تجاهل تام للنداءات الإقليمية والدولية الداعية إلى منع هذا النقل، بما في ذلك النداءات الصادرة عن القيادة الفلسطينية إلى حكومة الولايات المتحدة تدعوها فيها إلى احترام قرارات الأمم المتحدة وحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة والحساسيات القائمة في هذا الصدد.

وللأسف فإن التحذيرات المتكررة التي وجهها الفلسطينيون والمجتمع الدولي بشأن عواقب اتخاذ الولايات المتحدة هذا القرار ذهبت جميعها أدراج الرياح. وتجدد الإشارة إلى أنه في اليوم الذي تم فيه نقل سفارة الولايات المتحدة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٦٠ فلسطينياً وأصابت بجروح ما يزيد على ٢٨٠٠ من المدنيين الآخرين كانوا يحتجون على هذه الخطوة الاستفزازية في سياق الاحتجاجات المدنية السلمية التي نُظمت على مدى عدة أسابيع في "مسيرة العودة الكبرى" ضد ما تقوم به إسرائيل من احتلال غير قانوني ومن عمليات قمع ونزع الملكية الفلسطينية. ومن المنفجع أنه منذ بدء الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل أكثر من ١٤٠ فلسطينياً، من بينهم ١٩ طفلاً، وأصيب أكثر من ١٥٢٠٠ من المدنيين بجروح على يد قوات الاحتلال.

وبما أن قرار الولايات المتحدة دعماً للمناورات الإسرائيلية غير القانونية في القدس قد زاد من تفاقم إفلاتها من العقاب، فإننا نظل متمسكين بدعوتنا إلى احترام القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة. وما زلنا مقتنعين بأن القانون الدولي هو السبيل إلى تصحيح هذا الوضع وإنهاء الظلم الواقع على شعبنا، ونظل ملتزمين بجميع الوسائل السياسية والقانونية السلمية من أجل تحقيق هذه الغاية.

وفي ضوء ما تقدم، فقد تصرفت فلسطين في إطار التقيد الصارم بمعايير القانون والدبلوماسية في مواجهة هذه الأزمة. وقد بدأت ردها برسالة موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تحث فيها على اتخاذ إجراءات دولية فورية. وإدراكاً منه لخطورة الوضع، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، تعاقبت خلالها الوفود على شجب قرار الولايات المتحدة بشأن القدس؛ وأكدت من جديد تقيدها بالقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ ودعت جميع الأطراف إلى الامتنال؛ ورفضت التدابير المخالفة لذلك باعتبارها "باطلة". وقدمت مصر، باعتبارها تمثل الدول العربية في المجلس، مشروع قرار بشأن هذه المسألة، لكن الولايات المتحدة مارست مرة أخرى حق النقض ضده في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. غير أن دعم أعضاء المجلس الآخرين، وعددهم ١٤ عضواً، بالإجماع يعكس ويؤكد من جديد توافق الآراء الدولي السائد بشأن القدس استناداً إلى القواعد السارية للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

ونظراً لحالة الشلل التي تعترى مجلس الأمن وخطورة المسألة، قدم اليمن، بصفتة رئيس مجموعة الدول العربية، وتركيا، بصفتها رئيسة مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، طلباً مشتركاً إلى رئيس الجمعية العامة لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة في محاولة أخرى لمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية بالطرق الدبلوماسية والقانونية. وتبعاً لذلك، انعقدت الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، واتخذ القرار د إ ط - ١٩/١٠ بأغلبية ساحقة، حيث أعادت فيه تأكيد القرارات ذات الصلة؛ وكررت تأكيد

دعوة جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)؛ وشددت على أن مسألة القدس هي إحدى مسائل الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وكان من المأمول أن يعزز الدعم الواسع النطاق لهذا القرار الرسائل القوية التي وجهتها العواصم في شتى أنحاء العالم إلى الولايات المتحدة لرفض هذا الانتهاك وثني البلدان الأخرى عن التصرف وفق ذلك المنوال. ولذلك، فإنه من المؤسف للغاية أن الولايات المتحدة لم تعلق هذا القرار وباشرت بدلا من ذلك بنقل سفارتها إلى القدس في ١٤ أيار/مايو، وأن غواتيمالا وباراغواي أيضاً انتهكا المبادئ والأحكام المنصوص عليها في القرارات الواجبة التطبيق.

وإمعاناً في المحاولات الرامية إلى معالجة قضية القدس وتدهور الأوضاع على أرض الواقع وتفاقم الجمود السياسي، ألقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس كلمة أمام مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ناشده فيها مباشرة أن يتحمل مسؤولياته وأن يقدم "خطة سلام فلسطينية"، داعياً في جملة أمور إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ويشمل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى جانب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مؤتمر موسكو الذي دعا إليه القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وقد كانت تلك محاولة جادة من أجل إنقاذ ما تبقى من احتمالات تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ من خلال نهج متعدد الأطراف ما فتئت القيادة الفلسطينية تطالب به على أساس القانون الدولي والمعايير المعتمدة دولياً لإيجاد حل عادل وهي: قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

وفي المقابل، وعقب اتخاذ الولايات المتحدة قرارها بشأن القدس، صعدت إسرائيل من وتيرة أنشطتها الاستعمارية غير المشروعة، حيث مضت قدماً في تنفيذ خطط إنشاء آلاف الوحدات الاستيطانية، ولا سيما في القدس الشرقية وحوها، ومشاريع شتى للهياكل الأساسية الرامية إلى ربط المستوطنات غير القانونية بإسرائيل، على نحو يزيد من قطع وعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ومن تقويض حل الدولتين، وعرقلة جهود السلام. وبالإضافة إلى ذلك، واصل أعضاء اليمين المتطرف في الكنيسة، بما في ذلك أعضاء التحالف الحكومي الإسرائيلي، تقديم الاقتراحات ومشاريع القوانين الرامية إلى "إضفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، وتغيير حدود القدس. ونشير إلى البيان الصادر في هذا الصدد عن ستيغان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام في ٧ شباط/فبراير، والذي أفاد فيه بأن "الأمين العام يعرب عن أسفه البالغ إزاء اعتماد الكنيسة ما يسمى بـ "قانون التنظيم" في ٦ شباط/فبراير. ومشروع القانون هذا يتنافى مع القانون الدولي وستكون له آثار قانونية بعيدة المدى على إسرائيل. وتفيد التقارير بأنه يوفر الحصانة للمستوطنات والبؤر الاستيطانية التي شُيدت في الضفة الغربية المحتلة على الأراضي الفلسطينية المملوكة للخصائص".

وواصلت إسرائيل أيضاً انتهاكها للوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، على الرغم من الدعوة الواضحة التي وجهتها الجمعية العامة في قرارها ١٥/٧٢ "إلى احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بمدينة القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف، على صعيد القول والفعل"، وحثت فيه "جميع الأطراف على العمل فوراً وبروح من التعاون لنزع فتيل التوتر ووقف جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف في الأماكن المقدسة بالمدينة". ولا تزال التوترات مرتفعة بسبب الاستفزازات وأعمال التحريض المتكررة من قبل المسؤولين الإسرائيليين والمستوطنين غير الشرعيين ضد

الأماكن المقدسة وحق الشعب الفلسطيني، من مسلمين ومسيحيين، في العبادة في القدس الشرقية المحتلة، في ازدياد تام للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن البيان الذي أدلى به الوزير الإسرائيلي ميري ريغيف وقال فيه أن "لهذه الأرض صلة بشعب واحد فقط هو الشعب اليهودي"، بيان كرره مرارا مسؤولون آخرون، بالإضافة إلى دعوات متطرفين إسرائيليين آخرين للسيطرة على الحرم الشريف. وسعيا إلى دعم القرار ١٥/٧٢، دأبت دولة فلسطين أيضا على إبراز القضايا الخطيرة التي تواجه القدس في تدخلاتها الرسمية في الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي سياق رسائلها الرسمية الموجهة إلى الأمين العام ورئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، التي توجه فيها الانتباه الدولي إلى مخاطر هذا الوضع الهش في القدس. وقد حذرت مرارا من الآثار بعيدة المدى التي قد تترتب على أي أعمال تزيد من زعزعة الاستقرار، بما في ذلك تأجيج الصراع الديني. واستمرت أيضا في حشد الدعم للسكان الفلسطينيين في المدينة وللحفاظ على التراث الثقافي والديني في القدس، بما في ذلك من خلال الدعم المقدم من منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية. وعلاوة على ذلك، عملت، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ومنظمة التعاون الإسلامي، من أجل عقد مؤتمرات سنوية بشأن القدس، يشارك فيها الدبلوماسيون والباحثون وفعاليات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل التصدي للحالة السائدة بجميع أبعادها، والنظر في إيجاد حلول مشتركة استنادا إلى القانون والمسؤوليات الدولية.

ولا تزال جميع هذه الجهود متواصلة رغم العرقلة الإسرائيلية المنهجية لوصول الحكومة الفلسطينية إلى المدينة وعرقلة التنمية الفلسطينية في المدينة، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة، ولا سيما تلك التي تؤثر على الشباب. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا أن نوجه الانتباه إلى أن العديد من المؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية الرسمية في القدس، بما في ذلك بيت الشرق، لا تزال مغلقة بأمر من السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣). ومنذ عام ١٩٦٧، أغلقت إسرائيل أكثر من ١٢٠ مؤسسة فلسطينية في القدس، ٨٨ منها بصورة دائمة.

ونظرا لتدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على أرض الواقع؛ وتقلص الحيز المتاح لممارسة الفلسطينيين حقوقهم في تقرير المصير في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وعدم وجود أفق سياسي، يجب أن نشدد على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين، بما في ذلك مسألة مدينة القدس، التي تنطوي على أبعاد تاريخية ودينية وثقافية وسياسية فريدة، إلى أن يتم حلها بصورة مرضية وعادلة من جميع الجوانب على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر، بسبل منها استخدام المساعي الحميدة للأمين العام والعمل الذي يضطلع به منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، من أجل التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وبث بعض الأمل في وضع يبدو وكأنه ميؤوس منه. وبطبيعة الحال، يجب أن يظل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في طليعة الجهود الرامية إلى ضمان احترام القانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بهدف إنهاء هذا الظلم وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقوقه في القدس الشرقية باعتبارها عاصمة دولته فلسطين.

ونحث المجتمع الدولي على تعبئة الوسائل والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، ونشدد على أنه، مهما اتخذ من تدابير انفرادية غير قانونية من جانب إسرائيل أو أي دولة أخرى في أرضنا، وهي تدابير باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني - فإن التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا الصراع لا يمكن أن يتم إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والإعمال التام لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الحرية والاستقلال. ويجب بذل جهود جادة وعملية، تتشبا مع القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦) و ١٥/٧٢ وسائر القرارات ذات الصلة، من أجل توجيه رسالة قوية إلى إسرائيل مفادها أن هذا الوضع غير القانوني وغير العادل الناجم عن احتلال يدوم منذ أكثر من نصف القرن لم يعد مقبولا، وأنها لا يمكن أن تواصل احتلالها واستعمارها للقدس ولبقية الأرض الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ دون أن يكون لذلك عواقب.

ونحن نواصل دعوتنا لبذل جهود متعددة الأطراف وجادة ومسؤولة لضمان انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ونقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع تلك الجهود؛ وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين يتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والمتصلة جغرافيا والمتمتعة بمقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وعلى الرغم من تعدد الأزمات والتحديات في الوقت الراهن، فقد ظلت القيادة الفلسطينية وستظل ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي وعادل، وهي تدعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته وتعهدهاته ببذل قصاراه من أجل إنقاذ أي بصيص من الأمل في تحقيق سلام عادل.